

منشور عدد 55 لسنة 2012 المؤرخ في 27 سبتمبر 2012 حول ضبط صلاحيات خلايا الحوكمة الرشيدة

الموضوع: حول ضبط صلاحيات خلايا الحوكمة الرشيدة

من رئيس الحكومة إلى السيدات و السادة الوزراء و كتاب الدولة و الولاة و رؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية.

في إطار الحرص على إحكام دور المكلفين بخلايا الحوكمة بخلايا الحوكمة الرشيدة التي تم الإعلان عن إحداثها بموجب المنشور عدد 16 لسنة 2012 المؤرخ في 27 مارس 2012 و لمزيد إضفاء النجاعة و الفاعلية على تدخل مختلف الهياكل العمومية في مكافحة الفساد و ارساء مقومات الحوكمة الرشيدة بالتنسيق مع مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالحوكمة و مقاومه الفساد تكلفه خليه الحوكمة الرشيدة تحت الإشراف الوظيفي للوزير لدى الحكومة المكلف بالحوكمة و مقاومة الفساد بالمهام التالية :

التنسيق بين المصالح الوزير للرئيس الحكومة المكلف بالحوكمة و مقاومه الفساد و الهيكل المالي الذي تنتمي اليه الخلية اداريا الى ان يتم رفع كل الصعوبات التي قد تعترضها اثناء قيامها بمهامه الى الوزير المكلف بالحوكمة موقع ومقامة الفساد بهدف تذليلها.

ابلاغ مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالحوكمة و مقاومة الفساد بكل حالات الفساد او سوء التصرف التي تصل الى علمه من المشتكين مباشرة او من قبل هياكل التفقد الداخلي او الرقابة المكلفة بالتحقيق فيها و عندك احتلتها على انظار الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد حتى تتولى تجميع جميع كل المعطيات ذات العلاقة لدراستها و تحليلها و اعداد التوصيات المناسبة في شأنها.

متابعات كل ملفات الفساد التي هي موضوع تفقد اداري و مالي داخل الهيكل المعني او محل تتبع قضائي و موافاة مصالح الوزير المكلف بالحوكمة و مقاومه الفساد من تقارير دورية حول ملابساتها و مالها.

موافاة مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالحوكمة و مقومات الفساد طبقاً للتشريع الجاري به ل عمل بكل ما يطلبه من تصاريح و بيانات و وثائق و معطيات ذات صلة بمهامه .

المشاركة في إعداد وتنفيذ منوال الحوكمة الرشيدة بالهيكل الذي تنتمي الخلية و إبداء الراي و وجباً في كل مشاريع أدلة الإجراءات المزمع تطبيقها و البت في مضاء تلاءمه مع منوال الحوكمة الرشيدة و ذلك بالتنسيق مع مصالح الوزير المكلف بالحوكمة و مقاومة الفساد

متابعة كل الإجراءات و الإصلاحات المتعلقة بطرق التصرف الاداري و المالي و نوعية الخدمة العمومية المزمع ادخلها على عمل الهيكل الذي تنتمي إليه الخلية و تقديم الراي حول تطبيقها مع منوال الحوكمة الرشيدة بالتنسيق مع مصالح الوزير المكلف بالحوكمة و مقاومة الفساد

التنسيق مع هياكل الرقابة و التدقيق الداخلي الطبيعية للهيكل المعني لإجراء مهمة تفقد ظرفي في خصوص الشكايات الجدية التي ترد إلى علمه و التي قد تكون ذات علاقة بمهامه و إعلام مصالح الوزير المكلف بالحوكمة و مقاومة الفساد الذي يأذن عند الاقتضاء بإحالة الملف مباشرة إلى أنصار الهيئة العليا الوطنية لمكافحة الفساد .

المشاركة في اعداد الاستبتيانات و الإحصائيات التي التي تأذن بها مصالح الوزير المكلف بالحوكمة و مقومات الفساد تطبيقاً للمعايير الدولية في ضبط مستوى الفساد ومدى تفشيه أو تراجع حبه حسب القطاعات و الوظائف و الخدمات و ذلك بهدف اقتراح الإصلاحات التشريعية أو الترتيبية الضرورية .

مد مصالح الوزير المكلف بالحوكمة و مقاومة الفساد بتقارير دورية حول نشاط الخلية و بمقترحاتها في الغرض

وفي إطار يتعين على الهياكل العمومية العمل على ما يلي :

الاسراع بإدراج خلايا الحوكمة الرشيدة صلبة الهياكل التنظيمية لكل هيكل عمومي وفي هذه الحالة فإنه يتعين إحالة مشاريع تعديل النصوص على مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالحوكمة و مقاومة الفساد ليبدأ الراي فيها و وجباً فضلاً عن إحالتها على مصالح إداريا مختصة طبق الإجراءات و تراتيب الجاري بها.

تمكين الخلايا من وسأل و الدعم الضروريين لإنجاز اعمالها مع حرس على احترام صلاحياتها و تقادي تدخلها مع غيرها من الهياكل الادارية القائمة .

تعيين أشخاص مشهود لهم بالنزاهة صلب هذه الخلايا.

ونظراً لم لهذا الموضوع من أهمية في تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة والمساهمة في الحد من انتشار الفساد في هياكل العمومية فان رؤساء الهياكل العمومية مدعون ليتخذ التدابير الضرورية لتطبيق ما ورد بهذا المنشور بكل دقة وعناية.